

الغانم يعزي نظيرته الإندونيسية بضحايا زلزال «سولاويسي»

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقية إلى رئيسة البرلمان الإندونيسية بوان ماهاراني، أعرب فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الزلزال الذي ضرب جزيرة (سولاويسي) الإندونيسية وأسفر عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين.

alwasat.com.kw

سأل وزير التربية حول مخالقات في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الغازمي: استجواب لوزير الداخلية بشأن «التحقيقات»



حمدان الغازمي

في قسم الفقه وأصول الفقه خلال الفترة من 2010م وحتى تاريخ

الفقه وأصول الفقه، وتزويدي بأسماء المتقدمين للوظائف المعلن عنها في كل إعلان سواء كانت أكاديمية أو أكاديمية مساندة مع شهاداتهم والتسلسل لكل مرحلة، الليسانس والماجستير والدكتوراه في قسم الفقه وأصول الفقه.

وتزويدي بأسماء من تم ترشيحهم من لجنة التعيينات في القسم العلمي بقسم الفقه وأصول الفقه ولجنة الكلية واعتماد عميد الكلية لكل إعلان أكاديمي كان أو أكاديمي مسانداً.

وتزويدي بقرارات اللجان في القسم العلمي بقسم الفقه وأصول الفقه ولجنة الكلية ولجنة الشئون التعليمية لكل إعلان وتزويدي بكل من انتداهم الى القسم العلمي بقسم الفقه وأصول الفقه خلال الفترة من 2010م وحتى تاريخ ورود هذا السؤال.

وتزويدي بعدد طلبة تخصص الفقه وأصول الفقه خلال الأعوام الدراسية (2017-2018)، (2018-2019)، (2019-2020). وتزويدي بعدد الشعب الإضافية

الحاصل عليها مع بيان اذا كان أحدهم تم تعيينه فيالقسم من عدمه وذلك من عام 2017م وحتى تاريخ ورود هذا السؤال.

وتزويدي بعد إعلانات التوظيف بالقسم العلمي بقسم الفقه وأصول الفقه أفادتنا عن كل عضو هيئة تدريس مقروناً بالدرجة العلمية والتخصصالدقيق وتاريخ التعيين.

وتزويدي بعدد الذين تم إنهاء خدماتهم من القسم العلمي بقسم الفقه وأصول الفقه مع ذكر الأسباب والتاريخ.

وتزويدي بعد إعلانات التوظيف لكل وظيفة أكاديمية وأكاديمية مساندة في القسم العلمي لقسم الفقه وأصول الفقه مع تزويدي بنسخة ضوئية من كل إعلان. وتزويدي بأسماء أعضاء هيئة التدريس في لجنة التعيينات في إعلان وشهاداتهم العلمية والتسلسل لكل مرحلة، الليسانس والماجستير والدكتوراه في قسم

رياض عواد قال النائب حمدان العازمي أن هناك شبهات وتجاوزات في إعلان القبول بالتحقيقات

وأضاف العازمي أنه سيقدم بسؤال إلى وزير الداخلية عن معايير الاختيار ومدى صحة الإنشاء بشأن اعتماد نسبة 60% للمقابلة الشخصية ومنح الأفضلية للبعث رغم حصولهم على معدلات أقل من بعض المستعدين

من جهة أخرى وجه النائب حمدان العازمي سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي

نص السؤال: نما إلى علمي وجود مخالقات في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وخاصة في قسم الفقه وأصول الفقه بجامعة الكويت لذا يرجى تزويدي وأفادتي بالآتي:

تزويدي بكشف جميع المنتدبين ندباً كلياً سواء مدرسين أو مدرسين مساعدين إلى قسم الفقه وأصول الفقه بكلية الشريعة مع بيان الجهة المنتدبين منها مع تزويدي بقرار كل منتدب وشهاداته الجامعية والأكاديمية وشهادات الخبرة

المضف يسأل وزراء المالية والعدل والصحة حول التحريات المالية و«الرسوم القضائية» ومفتشي «الأغذية المستوردة»

بمختلف مسماهم الوظيفية من الفترة 2020/3/31 حتى 2020/12/1 (1) كشف بأسماء جميع الموظفين الذين يحملون مسميات وظيفية وإشرافية بالوكالة، وهل أعلن عنها والمفاضلة بين المتقدمين قبل تكليفهم بتلك الأعمال الإشرافية من مسمى وظيفي رئيس قسم فاعلي؟ مشفوفاً بجميع المراسلات وكتب الإعلانات والترشيح وأماكن عملهم والخبرة الوظيفية وموافقات ديوان الخدمة المدنية.

(2) صورة ضوئية من كشوف مكافأة الأعمال الممتازة لجميع موظفي الهيئة عن السنوات المالية 2018 و2019 و2020 موضحاً بها المبلغ نظير كل اسم وأسس توزيع المكافآت.

ووجه المضف سؤالين إلى وزير المالية استفسر في الأول عن الآتي:

(1) ما سبب استقالة رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية السابق باسل الهارون؟ جديد لوحدة التحريات المالية الكويتية؟ (2) ما سبب عدم تعيين رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية؟ (3) كم عدد البلاغات المقدمة خلال الفترة منذ استقالة رئيس الوحدة في تاريخ ورود هذا السؤال؟ (4) من هو القائم بأعمال رئيس الوحدة خلال الفترة منذ استقالة رئيس الوحدة حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

وقال في مقدمة سؤاله الثاني لوزير المالية، أصدر بنك الكويت المركزي بياناً في 3 مايو 2020 حول ملاحظات قضية إيداعات الصندوق المائز في جاء فيه أن مسؤوليات البنك المركزي تصر على إصدار التعليمات إلى الجهات الخاضعة لرقابته وتحديد التدابير التي يتعين على تلك الجهات اتخاذها اتساقاً مع درجة المخاطر وحجم المائز في حال وقوع أي مخالفة.

مسبب عدم ممارسة بنك الكويت المركزي مسؤوليته بصفته جهة رقابية في قضية إيداعات الصندوق المائز وهو ما يخالف ما ورد في البنود السابع من المادة (14) من الباب الثاني من الفصل الأول (اختصاصات الجهات الرقابية من القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي نص على "7- إبلاغ الوحدة على وجه السرعة بالمعلومات أو معاملات يمكن أن تكون لها صلة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو جرائم أصلية؟ وهل عدم التزام البنك بطلب التقارير الخاصة بالإبداعات والتحويلات من البنوك المحلية وفروع البنوك الأجنبية أخل بقرته على أداء واجبه الرقابي بإبلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية؟



مهمل المضف

أن يكون مشفوفاً بجميع المراسلات بهذا الخصوص ومن قام بالترشيح ومسماه الوظيفي، مع بيان جميع الموظفين الذين ما زالوا على رأس عملهم حتى تاريخ ورود هذا السؤال. (3) كشف بأسماء جميع الموظفين الإداريين الذين حولوا من العمل بنظام النوبات إلى العمل بنظام الفترة الصباحية طبقاً للقرار الإداري رقم 2019/774 والأسباب التي أدت إلى إحالتهم للعمل للفترة الصباحية، وأسباب إعادتهم مرة أخرى للعمل بنظام النوبات بموجب القرار الإداري رقم 2019/842 المؤرخ 2019/11/28 مشفوفاً بجميع الكتب والمراسلات وكتب الترشح بهذا الخصوص.

(4) كشف بأسماء جميع الإداريين الذين تم تحويلهم من العمل بالفترة الصباحية إلى العمل بنظام النوبات بموجب القرار رقم 2019/774 المؤرخ 2019/10/24 مع بيان مسمياتهم الوظيفية، وهل أخذت الموافقة المسبقة من ديوان الخدمة المدنية للمهام المطلوبة منهم بالقيام بها للعمل بنظام النوبات وتطابقها مع المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي الحاصلين عليه؟ مع إرفاق جميع المراسلات والكتب بهذا الخصوص مشفوفاً بالقرارات مشفوفاً بالمهام والأعباء للوظيفة المنقولين إليها، وهل أخذت الموافقة المسبقة من ديوان الخدمة المدنية للأعباء من ديوان الخدمة المدنية بالعمل بنظام النوبات وهل تم التزام جميع المنقولين بتنفيذ القرار؟ مع إرفاق مباشرة عمل جميع المنقولين.

(6) صورته ضوئية من القرار الإداري رقم 2019/99 بوقف النقل الداخلي لجميع موظفي الهيئة

وجه النائب مهمل المضف 4 أسئلة إلى وزراء المالية خليفة حمادة والعدل د. نواف الياسين والصحة د. باسل الصباح. وقال في سؤاله الموجه إلى وزير العدل:

استناداً إلى القانون رقم 17 لسنة 1973 في شأن الرسوم القضائية وإلى المرسوم الأميري في شأن إنشاء وزارة العدل، يرجى تزويدي بالآتي:

(1) كم تبلغ قيمة الرسوم القضائية التي تحصلت عليها الوزارة من تاريخ 1 إبريل 2010 حتى تاريخ 1 ديسمبر 2020 مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

(2) كم يبلغ مقدار الرسوم القضائية المستحقة للوزارة والتي لم تستطع الوزارة تحصيلها من تاريخ 1 إبريل 2010 حتى تاريخ 1 ديسمبر 2020 مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

(3) كم تبلغ قيمة التعويضات التي سددتها الوزارة بملفات تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الوزارة من تاريخ 1 إبريل 2010 حتى تاريخ 1 ديسمبر 2020 مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

(4) كم تبلغ قيمة التعويضات المستحقة في ذمة الوزارة والتي لم تسد من تاريخ 1 إبريل 2010 حتى تاريخ 1 ديسمبر 2020 مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

وطالب في سؤاله الثاني الموجه إلى وزير الصحة، بتزويده وإفادته بالآتي:

(1) صورة ضوئية عن القرار الإداري رقم 2019/774 المؤرخ في 24/10/2019 بشأن إعادة توزيع المفتشين بإدارة الأغذية والمستوردة - قطاع الشؤون الفنية في الهيئة العامة للغذاء والتغذية، مع بيان الأسس والمعايير التي سارت عليها الهيئة عند إعادة التوزيع لجميع المشمولين بالقرار من فنيين وإداريين، وكذلك مسمياتهم الوظيفية وسنوات خدمتهم، ومن قام بترشيح تلك الأسماء ومسماه الوظيفي ودرجته الوظيفية، وهل أخذت الموافقة المسبقة من ديوان الخدمة المدنية بالمهام والأعباء التي سيقومون بها لدى عملهم بنظام النوبات بالنسبة للإداريين؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من جميع المراسلات وكتب الترشح لجميع الأسماء المشمولة بالقرار.

(2) صورة ضوئية من القرار الإداري رقم 2019/773 المؤرخ في 24/10/2019 بشأن تنظيم العمل في قسم وادارات العبدلي وقسم وادارات السالمي، مع بيان الموقع الفعلي لكل قسم، والأسس والمعايير التي سارت عليها الهيئة عند إعادة توزيع ومسمياتهم الوظيفية وسنوات خدمتهم، وهل أخذت الموافقة المسبقة من ديوان الخدمة المدنية بالمهام التي سيقومون بها بنظام عمل النوبات بالنسبة للإداريين؟ على

الشاهين يسأل وزير العدل والنفط حول وثائق بنما وتعيينات «الجيولوجيا»



أسمه الشاهين

وسنويا يتخرج عدد من الطلبة الكويتيين من هذا التخصص العلمي المهم، ولا يتم تعيينهم في القطاع النفطي منذ عام 2017.

لذا يرجى أفادتي بالآتي:

1-أسباب عدم تعيين الكويتيين ممن يحملون مؤهل الجيولوجيا في مؤسسة البترول منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2- عدد العاملين الكويتيين ممن يحملون مؤهل الجيولوجيا في مؤسسة البترول والشركات التابعة لها.

3- عدد العاملين من غير الكويتيين ممن يحملون مؤهل الجيولوجيا في المؤسسة والشركات التابعة لها.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالين برلمانين إلى وزير العدل، والنفط والكهرباء والماء. ونص السؤال الأول لوزير العدل د. نواف

الياسين على ما يلي: شارك الاتحاد الدولي للمحققين الصحافيين 370 صحافياً من 100 مؤسسة صحافية من أكثر من 70 دولة حول العالم (ويكيبديا)، بالإعلان في عام 2016 عن وثائق بنما (Panama papers) المسرية من شركة خدمات قانونية في بنما.

والوثائق المنشورة تضم أكثر من 11.5 مليون وثيقة ومعاملة مالية مشبوهة، تبلغ قيمتها أكثر من 610 ملايين دينار كويتي، تتعلق ب200 دولة حول العالم.

لذا يرجى تزويدي بما يلي: 1-هل حققت النيابة العامة المختصة بمتابعة جرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بوثائق بنما؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى تزويدي بمستندات الدالة على ذلك.

2-هل بحثت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) أو حققت فيما يتعلق بورود أسماء أشخاص طبيعيين أو معنويين كويتيين أو إيجاباً الإيجابية فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

ونص السؤال الثاني الموجه إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د.محمد الفارس على ما يلي:يعتبر تخصص (الجيولوجيا) من التخصصات المهمة التي يحتاجها القطاع النفطي في دولة الكويت، كون أن النفط يعتبر عصب الاقتصاد الوطني، وتأتي أهمية هذا التخصص كونه يدعم عمليات الكشف عن النفط واستخراجه وغيرها من اعمال.

الحميدي يسأل عن أسباب التوسع في إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة



بدر الحميدي

من إرهابك وتحميل الميزانية أعباء إضافية لم تراع الحالة الاقتصادية الناجمة عن النقص الشديد في الموارد المالية للدولة على ضوء الحالة المرضية التي تسود العالم اجمع، خاصة مع ملاحظة الزيادة الكبيرة في تقرير الرواتب والمكافآت ومقابل حضور جلسات المجلس

الكندري: شبهات تجاوزت في «التحقيقات»



عبدالكريم الكندري

قدم النائب د. عبدالكريم الكندري التهنئة للمقبولين بالإدارة العامة للتحقيقات وعلق الكندري على نظام القبول والاختبارات للمتقدمين بالتحقيقات وأضاف الكندري لكن وكالعادة لا يمر إعلان عن نتائج قبول باي وظيفة بالكويت إلا وبها شبهات تجاوزت على متفوقين أو مستحقين وعلى وزير الداخلية تشكيل لجنة لنظر ولخص التظلمات وانصاف من تم استبعاده أو التجاوز عليه.

وجه النائب بدر الحميدي سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس

الوزراء أنس الصباح عن أسباب التوسع في إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة.

ونص السؤال على ما يلي: شهدت الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة زيادة مطردة في صدور العديد من المراسيم في شأن إنشاء هيئات ومؤسسات عامة إضافة إلى عدة مجالس عليا تمارس جميعها مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وتمتد من التخطيط والرياضة ومكافحة الفساد إلى الهيئات التعليمية والاقتصادية.

وبالنظر إلى ما تبين من اختصاصاتها التشابه والتداخل مع وجود أجهزة وهيئات حكومية قائمة وفعالة بالهدف المطلوب ذاته.

ولم يقف الأمر عند ذلك، بل امتد ليضم بعضاً ذات اختصاصات وأهداف وغايات هيئات ومؤسسات قائمة بالفعل ما يقف الاستقرار في الأداء بين العديد من الجهات ويقفها فاعليتها وتوازنها فضلاً عن إرباك العمل في الأجهزة الحكومية وتضارب اختصاصاتها وتضخمها. بل وتعارض بعضها مع مجاء في وثيقة الإصلاح الاقتصادي بعد التوسع في إنشاء هيئات في الأجهزة الحكومية بما يترتب عليه